



PROVISIONAL

A/PV.2267
14 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والسابعة والستين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ١٤ من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤

الساعة ١٠.٣٠

(الجزائر)

السيد / بوتفليقة

الرئيس :

قضية فلسطين ، مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أفغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ، أوغندا ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندي ، بولندا ، ترينيداد وتوباغو ، التشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، التوغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . ستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the official Records Editing Section; Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية
الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الدومينيكان المتحدة
الداهومي ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زائير ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان ، سيراليون ،
الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، الغابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا الاستوائية ،
غينيا-بيساو ، فولتا العليا ، الفلبين ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، لبنان ، ليبيريا ،
مالطه ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ،
موريتانيا ، موريشيوس ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ،
يوغوسلافيا (A/L.736 and Add.1).

البند ١٠٨

قضية فلسطين ، مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أفغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ، أوغندا ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندي ، بولندا ، ترينيداد وتوباغو ، التشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، التوغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تانزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الداهومي ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زائير ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، الغابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فولتا العليا ، الفلبين ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، لبنان ، ليبيريا ، مالطه ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا (A/L. 796 and Add.I) (١٠٨) .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : سوف نبدأ صباح اليوم ببحث البند ١٠٨ من جدول الأعمال ، وعنوانه : " مشكلة فلسطين " ، أو " قضية فلسطين " ، وأعطي الكلمة للسيد ممثل الجمهورية العربية السورية الذي يرجو أن يقدم مشروع القرار وهو برقم (A/L.736 and Add.I.) .

السيد كيلاني (الجمهورية العربية السورية) : سيدى الرئيس يسعد وفد الجمهورية العربية السورية ، أن يعرض أمام الجمعية العامة ، مشروع القرار المنشور في الوثيقة ذات الرقم (A/L.736) ، الذى اشتركت في تقديمه احدى وسبعون دولة ، وهذا هو نصه :

" الجمعية العامة ،

ان تعتبر أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في قضية فلسطين ،

تدعو منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثلة للشعب الفلسطيني ، الى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في الجلسات العامة ."

من الجدير بالذكر أن أشير في هذه المناسبة ، الى أن مناقشة اليوم ستقتصر علي مشروع القرار الاجرائي المذكور ، دون البحث في صلب الموضوع - وهو قضية فلسطين - التي ستجرى مناقشتها مفصلا في مرحلة ثانية تبدأ في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني / نوفمبر القادم ان الأساس الرئيسي الذي بني عليه هذا المشروع ، انما هو قرار الجمعية بادراج بند قضية فلسطين في جدول أعمال الدورة الحالية ، ومن الطبيعي أن يكون الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في هذه القضية ، ولذا كان لابد من أن يكون هذا الشعب حاضرا هنا بمثليه لدى مناقشة البند في الجمعية العامة ، واذا لم تكن قد توفرت حتى الآن للشعب الفلسطيني ، الذي يعد أكثر من ٣ ملايين الحياة العادية المتوفرة لبقية الشعوب في العالم لكي ينتخب ممثليه بالطرق البرلمانية والديمقراطية المعروفة ، فذلك لأنه فرض عليه أن يعيش في حالتين في وقت واحد معا ، قسم منه منفي من وطنه ومشرّد في أنحاء عديدة من العالم منذ أكثر من ربع قرن ، وقسم آخر يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ .

وكان لابد لهذا الشعب المنفي والواقع تحت الاحتلال معا من أن يثور في سبيل استعادة حقوقه المشروعة المسلوبة ، وككل شعب ثائر ، أخرج الشعب الفلسطيني قيادته المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية .

ان هذه المنظمة التحريرية لم تأت من فراغ ، وانما جاءت من صفوف الشعب الفلسطيني مولودة منه ، ومثله له ، واستمدت شرعيتها من سلطته ، انها حصيلة نضال عريق مارسه الشعب الفلسطيني منذ أكثر من نصف قرن ، وما يزال مستمرا في نضاله ، ودفع ثمنه عشرات ألوف الضحايا من أبنائه ، وذاق في مراحل نضاله الأخيرة مرارة النفي ومأساة التشرد وكارثة الاحتلال .

ولأن منظمة التحرير تجسد نضال الشعب الفلسطيني ، فقد اعترفت بها أكثر من ٩٠ دولة كممثل شرعي لهذا الشعب ، وهذا ما أكدته بوضوح مؤتمرات دولية وإقليمية عديدة ، كمؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز المنعقد في الجزائر في شهر أيار / سبتمبر من العام الماضي ، الذي اعترف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني في نضاله العادل ، ومؤتمر القمة الاسلامي الثاني المنعقد في لاهور في شهر شباط / فبراير من العام الحالي الذي أكد أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في نضاله العادل ، ومجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية ، المنعقد في مقديشيو ، في شهر حزيران / يونيو من هذا العام أيضا الذي أعلن تأييده الكامل لمنظمة التحرير في كفاحها البطولي ضد الصهيونية والعنصرية .

ولقد اشتركت منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب في مؤتمرات دولية عديدة ، ففي العام الحالي فقط حضرت مؤتمر الميونسكو ثم الاجتماع الدبلوماسي حول الأحكام الانسانية المنعقد في جنيف في شهر آب / أغسطس ، والمؤتمر الدولي للسكان المنعقد في بوخاريسنت في الشهر ذاته ومؤتمر قانون البحار الذي انعقد في كراكاس في صيف هذا العام ودورة منظمة الطيران المدني الدولية التي لاتزال منعقدة في مونتريال ، وستشارك قريبا في المؤتمر الدولي للغذاء في روما .

سيدى الرئيس : ان دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، الى الاشتراك في مناقشة القضية ، انما تستمد شرعيتها من مبادئ الميثاق ، كمبدأ حق تقرير المصير ، كما لاتستند الى قرارات الأمم المتحدة ، فقد أكدت قرارات الجمعية العامة منذ عام ١٩٦٩ وحتى اليوم ، على الاعتراف بأن للشعب الفلسطيني الحق في التمتع بالحقوق المتساوية والثابتة وبحق تقرير المصير .

لقد كان غياب الشعب الفلسطيني وهو غياب فرض عليه فرضا ، عن الاشتراك في المداولات والمباحثات والقرارات ، التي أصبحت ذات أثر حاسم على وجوده ومصيره ، لقد كان ذلك الغياب سببا رئيسيا من أسباب حلول المأساة ومظمها مستمرا من مظاهرها ، لذلك فان أى معالجة للقضية الفلسطينية لا تحت ولا تستقيم ولا تنتهي الى نتائج عملية قابلة للتطبيق اذا لم يكن الشعب الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية ، حاضرا هنا في هذه القاعة كطرف أصيل له وحده ، الحق في عرض قضيته والدفاع عن حقوقه والتعبير عن مطالبه وآماله .

واستنادا الى هذه المبادئ والقرارات والوقائع يصبح من حق الجمعية العامة أن توجه الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية لكي تشترك في مناقشة قضية فلسطين لدى بحثها في الجلسات العامة للجمعية في الأسبوع الأول من تشرين الثاني / نوفمبر القادم ، وهذا ما تضمنته الفقرة التنفيذية من مشروع القرار الذي تأمل الوفود الموقعة عليه أن ينال تأييد الجمعية العامة .

في ختام كلمتي أرجو لسيادة الرئيس أن يطرح مشروع القرار على التصويت بطريقة المناذاة بالأسماء ، شكرا سيدى الرئيس .

السيد بيتريك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانجليزية) : أن السيد المحترم ممثل سوريا سيادة السفير كيلاني ، قدّم القضية مستندة الى حجج وذلك في مشروع القرار (A/ L 736) رقم A/L 739 .

ويسر وفد بلادى أن يكون من بين أولي الدول التي تتحدث في الجمعية العامة حول هذا الموضوع .

ان الجمعية العامة اذا وافقت على هذا القرار فانها سوف تصحح ظلما وقع على الشعب الفلسطيني يستطيع أن يسهم اسهاما فريدا في وضع أساس لايجاد حل لأزمة الشرق الأوسط التي ظلت معنا حوالي ربع قرن .

وهذا يتفق مع مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، والحاجة الي حل أزمة الشرق الأوسط بصفة عاجلة ، على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وانسحاب اسرائيل الكامل من المناطق العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وما بعد ذلك ، وموقفنا يعكس تأييدنا الدائم للكفاح العادل للشعب الفلسطيني ، من أجل تحرير أراضيهم من المعتدى الاسرائيلي ، وبصفة خاصة تأييدنا للكفاح العادل لمنظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير والتطور السلمي في جو من السلام ، ومن الصعب أن نجد في التاريخ المعاصر مثل هذا المثل في الافتئات علي الحرية وانتهاك حقوق الشعوب وانكار حقها في العدالة وهم الذين طردوا من ديارهم وتحولوا الى لاجئين ، وتعرضوا الى الحرمان من شخصيتهم الوطنية ومن جنسيتهم ، وأصبح الأمر قاصرا على تقدم مساعدة انسانية لهم فقط .

وأود أن أؤكد هنا أن علاقة حكومة بلدى مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي نعتبرها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، كان مبني على الصداقة والتفاهم الكامل لفترة طويلة ، ان بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في بلدى كانت موجودة لأكثر من ١٠ سنوات ولقد أيدنا انضمام المنظمة الفلسطينية الى حركة عدم الانحياز ، وأيد ذلك مؤتمر الجزائر للبلاد غير المنحازة في سنة ١٩٧٣ ، واعترف بحق الشعب الفلسطيني في الكفاح المشروع .

ان منظمنا والجمعية العامة تحملت منذ البداية أى منذ عام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، مسئولية تاريخية كبيرة ازاء شعب فلسطين وازاء مصيرهم وازاء ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين ، وفي نفس الوقت فان الطلب الأساسي في مشروع القرار المطروح علينا وهو أن شعب فلسطين هو الممثل الشرعي لشعب فلسطين يجب أن يدعى للمشاركة في بحث هذا الموضوع في اجتماع عام ، والا فان هذه المشكلة لا يمكن أن تبحث بطريقة سليمة .

فمنذ البداية فان مسألة فلسطين كانت تعالج في الجمعية العامة ، ومن الطبيعي والمنطقي أنها قد أحييت في الدورة الحالية الى الجمعية العامة ، لذلك فمن الحتمي أن نعترف بأن الشعب الفلسطيني هو الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين وهو الطرف المعني بالمشاركة في بحث مسألة فلسطين في الجمعية العامة .

وواضح تماما اليوم أنه لا يمكن أن نتوصل الى حل ناجح لأزمة الشرق الأوسط بدون حل مشكلة فلسطين ، وبعدد الوصول الى مثل هذا القرار لا يمكن أن يكون هناك ضمان للأمن والسلام لجميع بلاد وشعوب المنطقة ، وان كفاح الشعب الفلسطيني ، كجزء من الكفاح التحرري للشعوب ضد السيطرة الأجنبية والاستعمار والعنصرية ، أدى الى اعتبار مشكلة فلسطين من أهم قضايا عصرنا .

ان وضع قضية فلسطين كبند في جدول أعمال الجمعية العامة ، هو انعكاس للشعور المتزايد في العالم بأن مشكلة فلسطين عامل حيوي في حل أزمة الشرق الأوسط ، لذلك فإن شعب فلسطين يجب أن يلقي التأييد الكامل حتى يحصل على جميع حقوقه ، التي تتمتع بها الشعوب الممثلة في هذه المنظمة ، ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ومُعترف بها من حوالي ١٠٠ دولة وحركة ومنظمة ، ويجب أن تشارك في ايجاد حل لأزمة الشرق الأوسط وبصفة خاصة مشكلة فلسطين .

وتأسيسا على ذلك فقد حان الوقت للجمعية العامة والمجتمع الدولي ، لكي تبدأ مناقشة مسألة فلسطين في الاجتماع العام وأن تعالج بشمول مشكلة فلسطين من كافة نواحيها . وفي تأييد هذا القرار فان يوغوسلافيا تعبر عن موقفها المعلوم جيدا وهو أن الممثل الشرعي لبلد أول شعب في أي مكان من العالم يجب أن يشارك مشاركة كاملة في تشكيل مصيره . وبالموافقة على مشروع القرار هذا فان الجمعية العامة سوف تقوم بالتزاماتها وتقوم بعمل تاريخي وتتيح حلا فريدا لهذه المشكلة .

لكل هذه الأسباب ، نأمل أن توافق الجمعية العامة على هذا القرار بطريقة تتناسب مع أهمية الاجراء الذي اتخذناه والذي يتفق مع احتياجات الوقت الحالي ويتفق مع تطلعاتنا الى السلام .

السيد آدجياد (داهومي) (الكلمة بالفرنسية) : ان القضية الفلسطينية تشغل بال الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٤٧ حينما انسدت الحكومة البريطانية انتدابها على هذا البلد ، وطلبت الى منظمة الأمم المتحدة أن تحدد مستقبل حكومة هذا البلد ، وانني لأتذكر أنه بعد عدة مناورات وبعد مؤامرات كثيرة ، تقوم على الأنانية والحزبية ، فان منظمنا قررت تقسيم فلسطين الى

دولة عربية ودولة يهودية منتهكة بذلك وبصورة صارخة حق الشعب الفلسطيني ، في تقرير المصير ، فضلا عن انتهاك الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ومنذ ذلك الحين فلئن كانت دولة يهودية قد وجدت ، فلزاما علينا أن نقرر أن الفلسطينيين العرب مطرودون من أراضي اجدادهم ومضطرون الى التخلّي عن ممتلكاتهم والى التشرّد في شتى أنحاء العالم يعيشون على التسوّل والفقر والفاقة ، ان الفاقة المعنوية والمادية للشعب العربي الفلسطيني ، والازدراء الذي يتعرض له ليسا في حاجة الى اثبات ، فهما يشكلان وقائع صارخة في حد ذاتها تؤثر بصورة متزايدة كل يوم على ضمير الأمم المحبة للعدل والسلام .

ان أكثر من محفل في منظمنا قد عكف على دراسة المشكلة الفلسطينية التي تتمثل نتيجتها الخطيرة في أزمة الشرق الأوسط منذ حوالي ربع قرن من الزمان ، وبالرغم من كافة الجهود التي بذلها منظمنا الا أن وضع ومصير الشعب الفلسطيني ، لم يمكن تسويتها لأسباب سوف نثيرها فيما بعد ، حينما نتحدث في المداولات التي سوف تجرى حول هذا الموضوع .

وعلى عكس الأمل الذي يغذيه البعض ، فان الشعب الفلسطيني العربي ، في صموده البطولي الجدير بالتقدير ، استطاع أن يؤكد كيانه واستطاع أن يدعم وحدته وأن يزود نفسه بممثلين أصلاء لكي يطلع المجتمع العالمي على مدى المعاناة التي يضطلع بها ، وعلى مبررات آماله في غد أكثر عدالة وأكثر كرامة وسعادة .

ونحن ان نشكر الجهود المحمودة التي قامت بها الأمم المتحدة لتقديم المعونات وتأمين خدمات الصحة والتعليم والتدريب للفلسطينيين ، فان داهومي تعتقد أنه اذا كانت الظروف السياسية في ذلك الوقت قد قادت الأمم المتحدة الى أن تقصر جهودها على الجانب الانساني من المشكلة ، فان اصرار المجتمع الدولي اليوم على عدم التخلي عن المبادئ الأساسية للميثاق ، يوجب علينا أن نتجاوز الاعتبارات التي أغرقت فيها منظمنا هذه المشكلة حتى الآن ، ان هذا الاصرار يحكم على الأمم المتحدة ألا تتلصص من الطبيعة الحقيقية للمشكلة حتى تجد لها العلاج الملائم .

وبالنسبة لمداهومي فان السبب الأساسي للمشكلة الفلسطينية ، وبالتالي لأزمة الشرق الأوسط ، ليس سوى واقع استعماري يتعين على المجتمع الدولي أن يصفه الى الأبد ، ان هذه القضية قد ازدادت حدتها بسبب المطامع التوسعية والتي أصبح الأُمريدعونا الى تصفية كافة نتائجها المزعجة في كافة أشكالها وبأسرع وقت ممكن .

ومن ثم فان الأمر لا يتعلق بتضليل الشعب الفلسطيني المسئول والواعي بالخبز وبالآلاعيب ، ولكن الأمر يعني قبل كل شيء وبصفة خاصة أن يضمن لهذا الشعب (أي الشعب الفلسطيني) التمتع بكافة حقوقه كما نص عليها في الميثاق وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ينبغي أن تتاح الفرصة للفلسطينيين لكي يستردوا أراضيهم وممتلكاتهم المصادرة في الآونة الراهنة ، ان الفلسطينيين ينبغي أن يمكنوا من أن يعيشوا على أراضي اجدادهم وينبغي أن تكون لهم السلطة السياسية التي يختارونها .

وبالنسبة لهذا الأسلوب الجديد من التصدي للمشكلة ، فإن جمعيتنا هذه ينبغي أن تقوم بأجراء مناقشة عميقة وعلى أوسع نطاق ممكن بمشاركة كافة الأطراف المعنية ولا سيما الفلسطينيين ، الذين لم تتح لهم الفرصة بعد لكي يجلسوا فيما بيننا ، ان مشاركة الفلسطينيين في هذا الحوار تعد أمراً ضرورياً وانما ما دعونا الممثلين الأصلاء للشعب الفلسطيني لكي يتحدثوا في اجتماعنا الموقر ، فاننا نستطيع أن نحيط بكافة جوانب المشكلة وأن نحدد - ونحن على معرفة تامة - بالأسباب - عناصر البحث عن حل فعلي وجاد ودائم .

ان مشروع القرار A/L.736/and Add.I والمعرض علينا للموافقة والذي اشترك وفدي في تقديمه يلبي هذه الشواغل تماماً ، ولهذا السبب ، فاننا نعقد آمالاً على أن حرصنا على العدالة الذي ينبغي أن يحركنا جميعاً ، سيحمل الجمعية العامة على التصويت على هذا القرار بالاجماع ، وان لم يكن بالاجماع فبأغلبية ساحقة ، وبهذا فاننا نفتح الطريق أمام تطوّر منظمنا من العمل على أن تسود قوة القانون في فلسطين ولا يسود قانون القوة .

السيد عبد المجيد (مصر) : السيد الرئيس : لعله من تناقض الأمور أن نقف اليوم هنا بعد ما يزيد عن تسعة وعشرين عاماً من عمر الأمم المتحدة ، لنطالب بحقوق شعب كان له كيانه الذاتي وشخصيته الدولية قبل ميلاد هذه المنظمة ، التي من أهدافها في المقام الأول السعي لتجنب ويلات الحروب وانماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، ففي ظل هذه المبادئ السامية ساء حال شعب فلسطين ، بل بقيت قضية هذا الشعب ما يربو على خمسة وعشرين عاماً دون حل ، وكان المنطق الطبيعي للأمور أن تظل هذه القضية المعلقة ١٤ عاماً مزمنة يستفحل في منطقة لها حساسيتها وأهميتها بالنسبة للسلام والأمن الدوليين ، ولا أدل على ذلك من تلك الحروب الأربعة التي اندلعت في المنطقة على مدى هذه السنوات ، فضلاً عما أحدثته من آثار كبيرة على تعويق حركة التقدم والتنمية في المنطقة .

ويزداد الأمر تناقضا اذا ما استعرضنا تاريخ هذه القضية في الأمم المتحدة لنجد أن منظمتنا الدولية قد ازلت منذ ١٩٥٣ من جدول أعمال جمعيتها العامة بند قضية فلسطين وأحلت محله بندا عن وكالة أنشأتها لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، ولم يعمل المجتمع الدولي على حل قضية شعب بأسره رغم كل ما مر من حروب وأزمات في المنطقة . بل نرى التساؤل الكبير يدور عقب كل أزمة عن السبب في ذلك التوتر المزمع والبحث عن الأساليب المناسبة لاحتلال السلام في الشرق الأوسط ، ولأعتقد أنه كان خافيا على المجتمع الدولي طوال هذه السنوات أن السبب الحقيقي هو أن القضية الأصلية لم تحل وأن الوسيلة الوحيدة للسلام الدائم هي الحل العادل لقضية هذا الشعب في المقام الأول وخلال هذه السنوات تضافرت عوامل سياسية دولية فرضت على هذه المنظمة أن تستمر في بحث مضاعفات القضية دون جوهرها ، وفي غياب طرفها الأصيل والمعني وهو الشعب الفلسطيني ، بل لقد بلغ من سخرية القدر أن أنكر زعماء اسرائيل وجود الشعب الفلسطيني وصوروه للعالم على أنهم حفنة من الارهابيين .

واليوم يجيء هذا الشعب الى منظمتنا طالبا أن يعرض قضيته بنفسه فهو صاحب الحق الشرعي في تقرير مصيره بنفسه وهو لا يبالغ فيما يطالب به من حقوق أجمعت عليها كل نوااميس القيم الانسانية واستمدت قوتها من صلب ميثاق الأمم المتحدة بل وأكدتها قرارات عديدة صدرت من هذه المنظمة نفسها .

وهو بهذا يضع المجتمع الدولي كله أمام مسؤولياته وفي مواجهة خيارين محددين : اما قبول هذا الشعب وسماع وجهة نظره والعمل على ايجاد حل عادل لقضيته ، أو رفض ذلك كله واجباره على أن يفقد ثقته في الأمم المتحدة وفي القيم والمبادئ السامية التي تقوم عليها ، الخيار أيتها السادة واضح أما منا فاما أن نتحمل مسؤوليتنا وندعو مثلى هذا الشعب كطرف أصيل للسعي الصادق نحو حل قضيته حلا عادلا ودائما ونصحح بذلك الخطأ الذي ارتكب بعدم تناول جوهر القضية طوال هذه السنين ، واما أن نعيد دفن الرؤوس في الرمال ونتحاشى الحقائق لنظل في هذه الحلقة المفرغة من البحث الضائع عن حل لقضية نتجاهل فيها صاحب الحق المغتصب ، وليس لنا بعد اليوم أن نتساءل عن السبب فاما أن نحاول ايجاد الحل أو أن نترك الأمور تستفحل حتى تبلغ مدى لا ندري عواقبه .

لعله من الواضح ان قضية فلسطين تختلف في جوهرها عن اى قضية سياسية تناولتها الأمم المتحدة من قبل ، ذلك ان الأمم المتحدة تتحمل بالنسبة لهذه القضية بالذات مسؤولية تاريخية وسياسية وقانونية فالمشكلة ذات خصائص فريدة ومتميزة تماما عن غيرها ، قضية شعب بأكمله كان يتمتع بشخصيته الذاتية ومؤهلا لنيل استقلاله ، ثم جاءت المحاولات الاسرائيلية المستمرة والمفرضة لكي تحول هذا الشعب الذي يتمتع بكامل حقوقه الوطنية الأصلية الى شعب من اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات وعلى التبرعات الدولية وقد جرموا من كل حق بل أوصد قلوبهم كل أمل في المستقبل .

ازاء هذا فالقضية هنا لا يجوز فيها قياس ، ولا تحتمل التمسك بالشكليات ، بل يجب الحرص على تفادى المهاترات والادعاءات والجدل العقيم لأنه في رأينا ليس هذا مضیعة للوقت فحسب ، بل انه يعطل جهود السلام في المنطقة تلك الجهود التي نحرض على ان تكون مبنية على العدل ، والعدل في نظرنا لا يمكن تصور وجوده بدون رد الحق الى صاحبه الأصل . من ذلك فان مصر تؤمن بأن اتاحة الفرصة لممثلي الشعب الفلسطيني للمشاركة في بحث قضيته وعرض مطالبه المشروعة هي خطوة ايجابية تبذلها الأمم المتحدة لدعم جهود السلام وليس لعرقلتها كما تحاول اسرائيل الادعاء .

والواقع ان الفرصة المتاحة لنا اليوم هي فرصة لمنظمتنا هذه كي تسهم بفاعلية وبصدق في حل هذه القضية وبالتالي في اقرار السلام العادل في منطقة اثبتت اجدائها دائما ان عوامل الخطر والانفجار تتزايد فيها كلما طال أمد تركها دون حل عادل . ان منظمة التحرير الفلسطينية وهي تدعى للمشاركة في بحث قضية فلسطين لا تسعى لمزيد من الاعتراف بها او تأكيد وجودها ، فهي منظمة معترف بها من منظمين اقليميتين تضمان اكثر من ستين دولة عضو في الامم المتحدة وهما منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، ومعترف بها ايضا من مجموعة دول عدم الانحياز ومجموعة الدول الاسلامية ، ومجموعة عريضة من الدول الاخرى المحبة للسلام ، فضلا عن دول كبرى تحتل مركزها في تحمل المسؤولية الدولية عن السلام العالمي .

ومنظمة التحرير الفلسطينية أصبحت الآن تتبوأ مكانها كمراقب في عدة مؤتمرات دولية تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة وكان آخرها مؤتمر قانون البحار ، كذلك تشارك المنظمة في أعمال الكثير من الوكالات الدولية مثل منظمة الطيران المدني ومنظمة اليونسكو ، ولقد ظلت منظمة التحرير الفلسطينية في كل ما اكتسبته من اعتراف دولي واسع تستند الى تمثيلها الشرعي لجماهير الشعب الفلسطيني ، الذي تجسدت ارادته في تنظيمات شعبية هي التي دفعت بمنظمة التحرير الفلسطينية الى مركز قيادي يمثل هذا الشعب المناضل .

والمنطق يقودنا الى حتمية دعوة منظمة التحرير الفلسطينية كي تشرح قضيتها من على منصة الأمم المتحدة ، ذلك أن تكوين منظماتنا الدولية قد اتسع خلال الخمس والعشرين سنة الماضية حيث أصبح يضم ما يزيد عن ٨٠ عضوا جديدا من حقهم سماع وجهة نظر ممثلي الشعب الفلسطيني بأنفسهم ، وهم يعبرون عن آمانيهم ورغباتهم ومطالبهم في نيل حقوقهم أسوة بشعوب العالم أجمع .

السيد الرئيس ، ان جمهورية مصر العربية ، وهي تشارك أكثر من اثنين وسبعين دولة في تقديم مشروع القرار المعروض على حضراتكم ، قد اعربت عن ايمانها الأكيد بأهمية وضرورة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشة قضية فلسطين ، واثقة ، في الأمم المتحدة ، بادراجها قضية فلسطين كبند مستقل على جدول أعمال دورتها الحالية ، قد أكدت مصر بذلك عزمها على تحقيق الأماني المشروعة للشعب الفلسطيني والسعي الصادق لهذا الغرض ، ومصر وهي تولي صادق اهتمامها لهذه القضية العادلة ، لفخورة دائما بسجلها في تأييد كل القضايا العادلة موقنة أن المواقف ازاء هذه القضايا يسجلها التاريخ وتحدد على أساسها مفاهيم وعلاقات القوى السياسية الدولية في عالم الغد .

واننا على ثقة من أن الجمعية العامة ستستجيب لما عبرت عنه الدول المتبينة لمشروع القرار الخاص بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ايمانا منها بأنه الطرف الأصيل في القضية ، وبأن مشاركة ممثلي المنظمة دعم حقيقي وفعال لجهود السلام .

وأود أن أختم كلمتي بالإشارة الي ما جاء في خطاب السيد وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة يوم أول تشرين الأول / أكتوبر حين قال :

" الشعب الفلسطيني قادر علي استخلاص حقوقه وفرض ارادته وخير لنا أن نتيح لحركته الشرعية الدولية بدلا من أن نفرض عليه العمل خارجها ، وهو شعب مؤهل بحكم تاريخه الطويل للتعامل مع الواقع ومجابهة الحقائق بموضوعية ودون مواربة ، وهو يدرك أن معارك ٦ تشرين الأول / أكتوبر المجيدة قد فتحت أمام العرب جميعا آفاقا جديدة وقدمت لأول مرة فرصة للتوصل الى سلام عادل ودائم في المنطقة ، يتيح لشعوبها أن تتفرغ للتنمية وعمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي اللازمة لتأمين مستقبلها " (الجمعية العامة ، الجلسة ٢٢٥٠ صفحة (٢)) .

السيد / سالم (جمهورية تانزانيا المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : لسنوات عديدة سعى أعضاء كثيرون في هذه المنظمة ، بأغلبية متزايدة الى القضاء على معاناة شعب حرم من وطنه الشرعي ومن اسماع صوته ولسنوات فان منظمة الأمم المتحدة دعت الى معالجة الموقف المتفجر في الشرق الأوسط ، وفي السنوات التي مضت منذ انشاء منظماتنا فان هذا الموقف المتفجر في الشرق الأوسط قد تفجر عن أربعة حروب .

وبعد كل حرب تلت فترة من وقف اطلاق النار الغير مستقر لم يمكن اقرار السلام في المنطقة وان حالة الاحرب والاسلم الحالية في الشرق الأوسط تدل على هذه الصورة المهتزة . ولا نريد أن نبذ وكرسل أو أنبياء يرجمون بالغيب ، ولكننا مقتنعون بأن التوترات والمواجهات سوف تستمر في الشرق الأوسط ما لم تحل بعدالة جذور هذا النزاع ، ولا يوجد شك في أذهاننا أن الحرمان المستمر للحقوق المشروعة لشعب فلسطين هو الذي يشكل العقبات الرئيسية في تسوية النزاع .

السيد الرئيس ، بعد سحق طغيان النازية ، والتي أودت بملايين الأرواح وحولت شعب بأسره الى لاجئين فان المجتمع الدولي كان عازما على أن يعبر بالواقع عن تطلع الانسان للسلام والمساواة والعدالة واحترام الحقوق الأساسية للانسان . وبهذه الروح ، فان اجراء من هذه المنظمة أسفر عن ميلاد دولة اسرائيل عن طريق تقسيم فلسطين ، وكانت النتيجة المأساوية لذلك قضية مركزية تحكم جميع نواحي السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وتهدد مجريات الأحداث في العالم بأسره .

وان مواد هذا القرار الذي أصدرته هذه المنظمة نص بجلاء على أن الادارة المؤقتة في الدولة التي خلقت بموجب هذا القرار يجب أن تصدر قرارا يضمن الحقوق الطبيعية للشعب

الفلسطيني العربي ، وتاريخ هذه القضية لا يترك شكاً في أن السلطات التي أقامت دولة اسرائيل واستهدفتها كمنطلق للتوسع ، أدت الى أن يكون تراثنا بعد ذلك هو التوتر والحرب وعدم الاستقرار في مرحلة أخرى .

ولا يوجد جدال أو شك في أن منظماتنا تسعى الى اقرار العدالة والسلام لكل البشرية ، ولا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي ولا سلام دائم دون العدالة .

وكان من التأثيرات المأساوية منذ قامت اسرائيل ، مأساة شعب فلسطين ، وأصبح طبيعياً في تاريخ البشرية أن يعالج المجتمع الدولي ويلات المئات وأحياناً الآلاف من البشر الذين يتحولون الى لاجئين بسبب كوارث طبيعية أو بسبب قصور تصرفات الانسان ، وكان هناك حالات كثيرة وجدنا فيها هذه المنظمة ، والمنظمات المعنية تعمل ليس فقط للقضاء على الصعوبات التي ألتمت بالافراد الذين أصبحوا لاجئين ، ولكن الواقع ولعدة سنوات فان هذه المنظمة سعت الى معالجة مأساة شعب فلسطين باعتبارها مسألة اعطاء مساعدة الى لاجئين ، ولكن المسألة والقضية الأساسية في مأساة شعب فلسطين ، ليست تنمية المساعدة أو الاحسان الذي يقدمه المجتمع الدولي الى هذا الشعب ، ان القضية الأساسية هي استعادة الحقوق الثابتة والطبيعية التي حرم منها شعب فلسطين وذلك بأعمال مدبرة من دولة ، هذه المنظمة مسئولة عن ميلادها ، وكما قلت من قبل فان المجتمع الدولي حاول دائماً أن يقدم المساعدة اللازمة للقضاء على ويلات أي شعب ومع ذلك فانه بفشله في معالجة القضية الأساسية في مأساة شعب فلسطين ، وبعدم اتخاذ اجراءات أو بتجنب العامل الرئيسي ، فستبقى منظمة الأمم المتحدة مسئولة عن المأساة التي ألتمت بشعب فلسطين والذي يطلق عليه دائماً لقب لاجئين وذلك لاختفاء القضية الأساسية .

وفي القرار رقم ١٨١ (II) فان الجمعية العامة طلبت أن يصدر اعلان وهو الذي أشرت اليه آنفاً ،

" . . . تعتبر نصوصه قوانين أساسية للدولة ولا ينبغي أن يتعارض أي قانون أو تنظيم أو إجراء رسمي مع هذه النصوص ، أو أن يتدخل فيها ، كما لا ينبغي أن يطفي عليها أي قانون أو تنظيم أو إجراء رسمي " . (الجمعية العامة القرار رقم ١٨١ (II) C .

وكان الجوهر هو السعي الى ضمان الحقوق الثابتة والطبيعية لشعب فلسطين ، ليس باعتبارهم لاجئين يعيشون في معسكرات بائسة ، وليس كمفقيين دائمين ، ولكن كشعب فني وطنه وفي دياره .

ان التاريخ المعاصر قد أظهر أن هذه الضمانات لم تتحقق قط بل على العكس من ذلك فان جهد اسرائيل الدائم يسعي الى انكار وجود شعب فلسطين ، أو استبعاد الفلسطينيين الموجودين داخل حدود اسرائيل الجغرافية وابعادهم عن التيار الرئيسي في تقرير مصيرهم .

وهذا الموقف الذى لا يتفق مع هذا العصر كان - من بين أسباب أخرى - هو السبب الرئيسي - في المواجهات العديدة في المنطقة والتي يشار اليها بأزمة الشرق الأوسط .

وفي ضوء ما سلف فان هذه المنظمة في قراراتها ، قد أكدت من جديد حق شعب فلسطين في تقرير المصير ، وبالتزامها في اقامة سلام وفي احترام الحقوق الأساسية والعدالة للإنسان فان المجتمع الدولي وهو يعمل كمنظمة أو عن طريق جهود الدول فرادى سعي الى الوصول الى اتفاقية بين الأطراف المعنية حول الأمور التي تنشأ عن مشكلة شعب فلسطين والمتعلقة بها ، ومن رأى وایمان وفد تنزانيا وحكومة تنزانيا ، ان أى جهد يستبعد المشاركة المباشرة لممثلي شعب فلسطين ، سوف يكون بداية غير سليمة سوف يقضى عليها بالفشل ، لقد كان هنالك ، الذين سعوا الى انكار وجود شعب فلسطين ، ووفد بلادى يعتبر ذلك وهم خالي بدده الواقيع ، ان الاعتراف بهذه الحقيقة هو الذى دفع بجميع الشعوب التي ترغب في سلام حقيقي وعادل للشعب الفلسطيني ولكل شعوب الشرق الأوسط ولأمم العالم ، الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

ان هذه الجمعية ملتزمة ببذل الجهود لتحقيق السلام وتحقيق العدالة ، وللمرة الأولى أدرجت في جدول أعمالها مشكلة فلسطين ، كي تبحث في الجلسة العامة للجمعية العامة ، وبما أن هذه المنظمة قد أكدت حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وحيث ان الجمعية العامة سعت منذ البداية الى ضمان حقوق الشعب الفلسطيني ، فان هذه الجمعية يجب بالضرورة بمعالجة قضية فلسطين أن تدعو ممثلين لشعب فلسطين للمشاركة في المناقشة التي سوف تجرى في الجلسة العامة .

لقد علمنا التاريخ أنه لا يوجد شعب يمكن أن يجبر على أن ينسى المظالم التي ألتمت به ، لن تفلح أى اجراءات لبث الرعب في نفسه ، ولن يفلح الابتزاز السياسي في أن يفت في عضده ، وفي عزه على الحرب من أجل نيل حقوقه ، ان الفلسطينيين ليسوا استثناء من هذا ، وعن طريق منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأوا في تأكيد شخصيتهم بطريقة محددة ، والذين يرفضون هذه الحقيقة انما يخدعون انفسهم ، لذلك فاننا نجد أن الأمر الطبيعي والمنطقي أن يشترك ممثلون لشعب فلسطين في مناقشة القضية وهم طرف أساسي فيها ، لذلك فنحن ان نعرض مشروع القرار على الجمعية العامة ندرك أن مناعتنا مهمة يجد في ايجاد حل لمشكلة فلسطين .

السيد دريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة اتخذت هذا العام قرارا تاريخيا ، وان هذا القرار لن يلبث أن يرفع من مكانة منظمنا التي تتأكد يوما بعد يوم بدورها الجوهرى والأساسى ، وهو الدفاع عن حقوق الشعوب في تقرير المصير في الاستقلال وفي السيادة والحفاظ علي السلام والأمن الدوليين .

ان ادراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال دورتنا التاسعة والعشرين قرار عادل وله مغزى عظيم ، وأنا ان نبحت هذه المشكلة للمرة الأولى ، منذ ربع قرن وخاصة في جوانبها الأساسية ، ألا وهي مشكلة الهوية الوطنية لشعب من الشعوب ، فان الجمعية العامة تعلن بذلك ارادتها في الاضطلاع بمسئوليتها التامة من أجل تسوية قضية اتخذت فيها منظمنا منذ انشاء الدولة الاسرائيلية نصيبا أساسيا ، ألم تتخذ المسؤولية في أن تقرر في سنة ١٩٤٧ تقسيم فلسطين؟ وهي لا تستطيع دون ما خطورة بالنسبة لمكانتها أن تتجاهل لوقت طويل المشكلة الأساسية ألا وهي مصير الشعب الفلسطيني التي كانت سببا في كل التعقيدات الحادثة في الشرق الأوسط والتي بدون حلها لا يمكن تسوية أى شيء ولا يمكن لأى سلام حقيقي أن يقوم في هذه المنطقة .

ولحسن الحظ فان الأفكار قد تطورت كثيرا اليوم ، وهذا لم يكن ليتم دون مآسي كثيرة ودون صدامات كثيرة ودون المقاومة البطولية من جانب الفلسطينيين ، وهكذا تتحقق عودة طبيعية الى احكام الميثاق الذى يكرس مبدأ مساواة الشعوب في الحقوق وحققها في تقرير مصيرها ، هكذا تتأكد الارادة في تصحيح نوع من الظلم شهدته الانسانية ، وقد تمثلت في هذا الشعب الضحية وهو الشعب الفلسطيني الذى انتزعت ملكية اراضيه وطرد من دياره ، ومن ثم فان الجمعية العامة اذا عرضت عليها هذه المسألة بناء على قرارها ٣٠٨٩ (د - xxviii) بتاريخ ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، والذى اعتمد في دورتها الثامنة والعشرين ، فان الجمعية العامة ترى أن الوقت قد حان لكي - وأنا هنا أنقل عن - نص القرار : " . . . تعكف على تهيئة الظروف لتحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وبصفة خاصة حقه في تقرير مصيره " .

ولكن كيف يمكن أن نتجه في هذا الاتجاه اذا كان هناك من يرفض الاستماع للشعب ———
اللسطيني ، واذا كان هناك من يصرون على ابقاء ممثلي هذا الشعب خارج مداولات ه——
الجمعية ؟

وفي هذا الصدد فاني أنقل عن الرئيس بورقيبه رئيس الجمهورية التونسية ما قاله في ه——
المعنى ، ومواقف الرئيس بورقيبه معروفة منذ وقت طويل ، ان الرئيس بورقيبه أعلن يوم ٢٠ آيار/
مايو سنة ١٩٦٨ من نفس هذه المنصة قائلا :

” . . . ان أى حل لا يمكن أن يتصور الا بمشاركة وانضمام الشعب الفلسطيني ” (الجلسة

١٦٥٨ صفحة ٢) .

وكان الرئيس بورقيبه قد قال قبل ذلك ببضعة أيام في واشنطن في ١٥ آيار / مايو سنة
١٩٦٨ ، أن الشعب الفلسطيني الآن يضطلع ، وسوف يضطلع كل يوم ، وبصفة متزايدة بمسئولية
الكفاح من أجل استرداد حقوقه في بلاده ومسئولية الاتفاقات التي يمكن أن تتصل به ، كما أبرز
أن هذا الواقع يتأكد يوما بعد يوم وحث رجال الدول المسؤولين أن يقيموا اعتبارا لهذا الواقع
حتى لا يفكروا وفقا لمناهج متخلفة .

ذلك دائما هو موقف تونس ، الثابت ، التي لها قيم ومبادئ متمسك بها دائما ، وأود أن
أشير الى البيان الذي تقدمنا به الى مجلس الأمن يوم ١٧ نيسان / ابريل سنة ١٩٧٣ وأكدنا فيه
أنه ينبغي معالجة مشكلة فلسطين مع اقامة الاعتبار لعنصرين أساسيين :

أولا ” قبل أن يطلب من الفلسطينيين بأن يحترموا القانون الدولي فان المجتمع الدولي
ينبغي عليه أولا أن يعمل على احترام القانون الدولي ، وثانيا ” ينبغي الاستماع لممثلي
الشعب الفلسطيني ” (S/PV.٨٠٨, P.46) .

ان الوفد التونسي مقتنع أن جمعيتنا العامة سوف تقرر الاستماع الى منظمة التحرير
اللسطينية ، وأن مداولاتنا سوف تكون جادة وسوف تكون أكثر فائدة ذلك لأن هذه المنظمة
التي فرضت نفسها كالممثل الوحيد للشعب الفلسطيني سوف تعرف أن تكون على مستوى المسئولية
التي تضطلع بها ، وسوف تقدم دون شك اسهاما ايجابيا أساسيا لأعمالنا .

ان منظمة التحرير الفلسطينية معروفة تماما وهي ليست سوى حركة تحرير وطني على غرار

الحركات التي رأيناها حتى الآن وهي تخوض النضال في كافة الأراضي التي كانت مستعمرة من قبل ، والتي مازالت بعضها يواصل النضال حتى الآن ، انها حركة المقاومة للمستعمر وللقاهر وللمحتل ، انها منظمة سياسية مكونة تكوينا تاما ولها أصالتها وهي توجه النضال البطولي للشعب الفلسطيني منذ ١٠ سنوات ضد الرعب والقمع ، من أجل استرداد حقوقها في تقرير المصير ، وفي وطنها ، انها تخوض نضالا ذات طابع وطني وسياسي يشرف جميع الرجال وجميع البشر ، واذا كان الوطنيون الفلسطينيون يريدون على العنف بالعنف في بعض الأحيان فاني لأطرح السؤال القائل : هل هذا خطأهم ؟ ، هل هم معتدون أم معتدى عليهم ؟ ، ثم ، هل ترك لهم الخيار للاختيار بين وسائل النضال ؟ ان هؤلاء الرجال الذين طردوا من أوطانهم والذين يطردون والذين حكم عليهم بأن يعيشوا مشردين ، عملوا على تنظيم أنفسهم حتى يستعيدوا حقوقهم ، فضلا عن ذلك ، ألم تقدم منظمة التحرير الفلسطينية الدليل على الشعور بالمسؤولية كما يشهد بذلك كافة الوفود الحاضرة هنا ؟ ، ألم تعرب عن استنكارها بالنسبة لعدد كبير من أعمال العنف ؟ ، والتي لم تكن تقع تحت ولايتها ؟ وهكذا فحينما استمعنا هنا الى صوت يرتفع لكي يصف قادة منظمة التحرير الفلسطينية بالقتلة والارهابيين ، ولكي يندد بهم بعنف لا حد له ، فاننا لم نستطع الا أن نعرب عن أسفنا العميق لمثل هذه الكلمات السلبية ، والانفعالية ، ان تلك ليست هنيئاً أمن الطرق لتحويل اهتمام الرأي العام العالمي عن الارهاب الذي ترتكبه دولة قامت على الارهاب ، ان تلك ليست الوسيلة الطيبة لتهدئة العقول وللإسهام في انشاء ظروف من أجل حل عادل وسلام عادل ودائم في المنطقة .

ان التاريخ الحديث والمجيد لبلادكم يسيادة الرئيس ، يقدم لنا الدليل في هذا الصدد ان كل أولئك الذين سمو بالارهابيين وبالقتلة ، كانوا مقاتلين أبطالاً كذلك فان الذين كانوا يدافعون عن الحرية وعن العدالة كانوا رجالا سياسيين على درجة كبيرة من الوعي وبعد النظر ، ألا ينبغي أن يعدوا في صدد حركات التحرير الوطني ؟ وهل في حاجة الى أن أعد قائمة بأسماء هؤلاء الرجال العظام الذين يقود بعضهم الآن بلادنا في نضالهم البطولي من أجل وضع نهاية للقمع والاستعمار ؟

اننى أسمح لنفسي بأن أذكر بعض الأمثلة هنا ، مثل حركة التحرير الوطني الجزائرية ،

التي كان الرئيس بومدين وأنتم سيدى الرئيس تناضلون داخلها من أجل استقلال الجزائر ، أذكر كذلك السيد جومو كينياتا الذى نجح في أن يخرج سالما من عملية قهر لا تنتهي ، والذى يرأس الآن لحسن الحظ دولة كينيا ، وفي بلادى ذاتها فان حزب الدستور الجديد كثيرا ما خلط بينه وبين الارهابيين ، وان الرئيس بورقيبه نفسه قد ألقى به في السجن عدة مرات ، بتهم مختلفة ، واستطاع أن ينجو - بمعجزة - من السقطة سنة ١٩٣٨ ؟ ، ان الأوقات الصعبة قد انتهت ، وأن العلاقات الممتازة للتضافر والتعاون قد قامت بين تونس وفرنسا ، وهذا الهدف كان الرئيس بورقيبه والشعب التونسي يسعيان دائما الى تحقيقه .

ان حركات المقاومة الأخرى في أوروبا وصفت أيضا في الماضي بأنها حركات ارامية وذلك ينطبق على المقاومة الفرنسية التي كان يخوضها جنرال ديغول ، أو المقاومة اليوغوسلافية التي كان يقودها الرئيس تيتو ، واننا نعرف الأنظمة التي وصفتهم بهذا الوصف ، ان جميع هذه القوى التحررية ، انتهى بها الأمر بأن فرضت نفسها وانتصرت على كافة أعمال القمع وعلى كافة الحملات النفسية ، ذلك لأنها كانت تجسد شرف شعوبها وتمكنت في أغلب الأحيان من ايجاد صدى داخل البلاد التي كانت تقاظها ، ان قوى كبرى ، استطاعت أن تدرك هذا التطور وسارت في طريق تصفية الاستعمار ، الذى نعرفه ، وذلك بمشاركة حركات النضال التي كانت تطارد فيما مضى ، ذلك هو الحال بالنسبة للبرتغال ، التي تقوم الآن بعملية رائعة لتصفية الاستعمار بالتعاون التام مع الحركات الافريقية الذى لم يكن النظام القديم يريد أن يتحدث عنها .

هذا معناه أنه من العبث بمكان أن نشهر بمنظمة تحرير فلسطين أو أن نشكك في تمثيلها ان هذه المنظمة نجحت في أن تتماثل مع الشعب الفلسطيني في مجموعه وفي أن تجسد آماله ، وفي أن تحمل صوته في أى مكان عبر العالم ، وأن سكانها وميبتها تجاوزت اطار المنطقة واعترف بها من جانب غالبية الدول ، بل ان تمثيلها وتجربتها في مختلف الجهات أمر لا يمكن انكاره ، ومن ثم فقد حان الوقت ، بل أقول أنه الوقت ، الذى أصبح فيه من الملح بمكان أن تتاح الفرصة لهذه المنظمة أن تعرض وجهات نظرها وأن تشترك رسميا في كافة الجهود الرامية الى تسوية المشكلة الفلسطينية ، انها تمثل الشعب الفلسطيني تمثيلا تاما ، هذا الشعب الذى طرد من أرضه بناء على قرار صدر عن الجمعية العامة ، ومن ثم فانه من الطبيعي أن يسمع صوت هذا الشعب من جانب

هذه الجمعية التي طردته من قبل . A/PV 2267

ان افريقيا مهمة بالموقف في الشرق الأوسط ، وبمصير الشعب الفلسطيني الذي حرم من أرضه ومن حقوقه المشروعة ، وأن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية صاحب الفخامة الجنرال محمد زياد ، رئيس المجلس الشورى الأعلى للجمهورية الديمقراطية الصومالية ، قد خصّص فترات كثيرة في خطابه ، أمام الجمعية العامة يوم ٩ تشرين الأول / أكتوبر الحالي ، لهذه المشكلات ولا سيما المشكلة الفلسطينية ، وانني أود في هذا الصدد أن أنقل عنه فقرة تتعلق بصفة خاصة بالمسألة التي نبحثها اليوم :

" ان منظمة الوحدة الافريقية ، أدركت منذ وقت طويل أن مشكلة الشعب الفلسطيني تمتحق أن تؤخذ في الاعتبار بصفة خاصة ، ولهذا فان منظمة التحرير الفلسطينية حصلت على وضع مراقب في هذه المنظمة " (الجلسة ٢٢٦٢ صفحة ٥٣) .

ان رؤساء الدول والحكومات في منظمة الوحدة الافريقية الذين اجتمعوا في العاصمة الصومالية مقديشيو في شهر حزيران / يونيه الماضي ، اتخذوا قرارا حول الشرق الأوسط وأكدوا فيه مايلي :

" ... ان السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ينبغي أن يكون قائما على المبادئ التالية :

- (أ) الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ وإلى خطوط الرابع من حزيران / يونيه سنة ١٩٦٧ .
- (ب) تحرير مدينة القدس العربية وبصفة خاصة ،
- (ج) ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاعتراف بحقوقه المشروعة " .

ان النقطة الهامة التي ترتبط بتصوراتنا بصدور المشكلة الفلسطينية ، هي أن القرار الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية يعلن تأييد منظمة الوحدة الافريقية تأييدا تاما لنضال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ونضاله البطولي ضد الصهيونية والعنصرية ، ان افريقيا ، تقف على هذا النحو الى جانب كافة القوى العادلة في العالم من أجل نصرة قضية شعب عاني الكثير ، لقد حان الوقت لينصفه المجتمع الدولي ، اننا اذا ما خلقنا سابقة ، فان هذه السابقة سوف تكون سابقة سعيدة وموققة في تطور المشكلة الفلسطينية التي لم تكف عن التطور بصورة خطيرة أو بصورة مؤسفة منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، خارج محافل الأمم المتحدة ، ومن العدل بمكان أن ننصف هذا الشعب الفلسطيني الذي ظل مضطهدا ومتجاهلا حتى الآن ، وسوف يكون ذلك اسهاما أساسيا من أجل البحث عن تسوية سلمية عادلة ودائمة في المنطقة ، واسهاما حقيقيا من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، وسوف يكون ذلك عملا عظيما نقوم به اذا ما اتخذنا هذا القرار .

السيد داتكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان القرار الحديث للجمعية العامة بان راج بند قضية فلسطين في جدول أعمالها وعرضه على النقاش في الجمعية العامة يشكل بالنسبة لرومانيا سببا من أسباب ارتياحها العميق ، وكما هو معروف ، فان بلادنا قد اتخذت بحزم موقفا يؤيد التوصل الى حل سلمي لأزمة الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات ، واننا نرى في اصدار المجتمع الدولي ما يجعلنا نأمل في القيام بخطوات جديدة نحو الزام الأمم المتحدة بالسير في طريق استكشاف كافة الامكانيات للتسوية السياسية لهذا النزاع .

اذا كنت قد طلبت الكلمة اليوم فاني طلبتها لكي أقدم في ما يجاز الأسباب التي ترجح في رأينا وبصورة مقنعة ، الموافقة على مشروع القرار المقدم اليها من ٧١ دولة من بينهم رومانيا ان دعوة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشاتنا ، تبدو في نظرنا الخطوة التالية المنطقية والطبيعية التي تفرض نفسها بضرورة ملحة ،

ان الممارسة الدولية تثبت أنه لا يمكن اعداد حلول عادلة ودائمة دون المشاركة المباشرة من كافة الأطراف المعنية ، ان هذا المطلب الذي تؤيده رومانيا بحزم واصرار ، وجد انعكاسا أيضا في المناقشات العامة التي دارت خلال هذه الدورة العامة للجمعية العامة ، ان التطبيق

الفعلية وبروح المتابعة لهذا المبدأ يتطلب موضوعيا في مثل هذه الحالة ، ان يشارك فــــي مناقشات الجلسة العامة للجمعية العامة ، مثلوا منظمة التحرير الفلسطينية وهم الممثلون الشرعيون للشعب الفلسطيني ، وهم المتحدثون المعنويون بصفة مباشرة في ايجاد حلول تتمشى والآمال المشروعة للشعب الفلسطيني ، ان هذه الحقوق التي يمثلها الشعب الفلسطيني قد اعترف بها في كثير من المحافل ، ولا سيما في مؤتمر السكان العالمي الذي عقد في بوخارست خلال الشهر الماضي ،

اسمحوا لي أن أعبر عن اقتناع وفدنا بأن الوقت قد حان حيث تتاح الفرصة للأمم المتحدة لأن تقدم اسهاما يستحق الاهتمام في البحث عن تسوية لمشكلة الشعب الفلسطيني وذلك بعد أن تتوفر الظروف الملائمة لتبادل أفكار مثمرة ، ولهذا السبب فانه من الضروري أن نقدم الدليل على حكمتنا وعلى تفكيرنا الخلاق ، وأن نتخلى عن بعض الأفكار المسبقة التي كونها طيلة الأعوام الماضية .

ان قرارا من الجمعية العامة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في المناقشات التي سوف تجرى حول البند الخاص بقضية فلسطين ، سوف يكون بمثابة الزام أكثر اصرارا من جانب الأمم المتحدة على طريق اعداد الحلول السياسية التي يوافق عليها بالاجماع وهي الحلول التي يمكن أن تؤمن وحدة الأراضي وسلام وأمن الجميع في هذه المنطقة ، ان تحقيق هذه الاهداف الكبرى وتجنب النزاعات المسلحة والضحايا في الأرواح سوف يؤدي دون شك الى دعم دور ومكانة منظماتنا ، اننا نعيش لحظات تاريخية كبرى ، علينا فيها ان نتبين بالمسئولية كلها معني الحقائق وانعكاساتها العميقة سواء بالنسبة للحاضر أو بالنسبة للمستقبل ، ان الوفد الروماني يرى أن دعوة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في أعمال الجلسة العامة للجمعية العامة أثناء مناقشة بند قضية فلسطين " يعد نتيجة هامة منبثقة عن ادراج هذا البند في جدول الأعمال .

السيد راهال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان طلب ادراج قضية فلسطين في جدول أعمال دورتنا ، لم يثر مناقشة طويلة وأن الموافقة على هذا الادراج قد تمت دون أية معارضة وهذا معناه أن هناك اتفاقا عاما داخل هذه الجمعية ، حول أهمية هذه المسألة ، وحول ضرورة مناقشتها وحول حقيقة هي أن هذه المشكلة تدخل ضمن مسئوليات الجمعية العامة .

ولن أدخل منذ الآن في عرض وجهات نظر وفدى ، حول هذه المسألة أو حول قضية فلسطين ذاتها ، ذلك أن الأمر لا يعني بالنسبة للآونة الراهنة إلا أن نبحث مشروع القرار (A/L. 736 and Add.I) والذي اشتركت الجزائر في تقديمه ، والذي يرمي الى اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشتنا المقبلة ، باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني ، ولا يبدو أن هذا الاقتراح الذي تم تأييده بالفعل من عدد كبير من الوفود ، في حاجة الى مراجعة طويلة للدفاع عنه . ان المتحدثين الذين سبقوني تحدثوا بأسهاب عن الحجج التي يمكن ان تساق في هذا الصدد ، ومن ثم فاني سوف اقتصر على الاعتبارات التالية :

ان احدا في هذه القاعة لا يود أن تدور المناقشة حول مسألة فلسطين بحيث تكون نتيجتها الوحيدة هي اثاره العواطف أو اثاره العداء وادخال عنصر توتر جديد ، في أزمة هي معقدة بالفعل ومتفجرة ، واذ كانت قضية فلسطين قد عرضت على الجمعية العامة ، فذلك مرجعه الي أن بحثها يعد أمرا ضروريا في البحث عن كافة التسويات الحقيقية ، ولهذا فقد أيدنا أمام المكتب وأمام هذه الجمعية ذاتها ادراج هذا البند في جدول أعمالنا ، ومن أجل بلوغ هذا الهدف فان مثل هذا البحث ، ينبغي على قدر الامكان أن يخرج من الدراسة الذاتية والانفعالية التي أحاطت دائما بمشكلات الشرق الأوسط ، في محاولتنا للتوصل الى العناصر الأساسية والجوهرية للأزمة ، وهذا يتطلب منا جميعا أن نبذل جهدا من الاعتدال ومن الموضوعية لأن مثل هذا الجهد هو وحده الذي يمكننا من الخروج من المأهات كما أنه سيمكننا من أن نتخلص من الشعارات الجوفاء وأن نتصور الموقف بشجاعة وصدق واخلاص ،

كيف يمكن أن نتصور أن مناقشة هامة وبناءة كهذه ، يمكن أن تجرى دون أن يشارك فيها الفلسطينيون أنفسهم ، خاصة وأن الأمر يتعلق بمناقشة موقفهم ومستقبلهم ووضعهم ، ويتعلق بحقوقهم ومطالباتهم ، ان احدا لا يستطيع أن يزعم أن يكون بدىلا عنهم لكي يعرف بوجهات نظرهم ولكي يدافع عن آرائهم .

وبينما كسل هذا بيد و مقبولا من الناحية العامة الا أن البعض يشككون في تمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية ، ويتساءلون بحسن النية الى حد ما ، عن المدى التي تكون هذه المنظمة مخوله فيه للتحديث باسم الشعب الفلسطيني ، أن هذه المشكلة ليست جديدة وأن كافة حركات التحرير تقريبا قد صادفتها - في مرحلة او في أخرى من نضالها - مثل هذه المشكلة عندما أتيحت الفرصة لأجراء مفاوضات مع الطرف الآخر وطرح مسألة بحث وإيجاد ما يسمي بالمتحدثين الشرعيين ، وفي أغلب الأحيان مضي كثير من الوقت ، ومع استمرار في المعاناة وفي العذاب ، حتى أمكن لهذه الحركات أن تقبل في النهاية ويعترف بها على أنها حركات ممثلة لشعوبها .

ومن الحقيقي أن هذا التمثيل ، لا ينجم عن تصويت معين كما يرد في القوانين التقليدية ، ان حركات التحرير ، لديها شواغل أخرى ولديها التزامات أخرى غير تلك الخاصة بتنظيم اقتراع عام لاثبات شرعية مهمتها أو ولايتها ، ان تمثيل حركات التحرير تنجم اذن من النضال الذي تخوضه ، ومن التأييد الذي تلتقيه من شعبها ، والذي بدوره لا يمكن لها أن تبقى ، ان هذا التمثيل ذاته هو الذي نطالب به لحركة تحرير فلسطين ، والتي ينبغي أن يعترف لها به على نفس قدم المساواة مع كافة حركات التحرير الأخرى .

وانا كان الشعب الفلسطيني ينبغي أن يكون طرفا في مناقشتنا فانه ينبغي أن يكون كذلك عن طريق هؤلاء الممثلين وهم أكثر تأهيلا من غيرهم والا فمن يكون أكثر تأهيلا لذلك سوى أولئك الذين يوجهون نضاله ؟ اننا نعتقد أنه انطلاقا من مثل هذه القاعدة يمكن للمناقشات حول مسألة فلسطين أن تتسم بهذا الدابع ، طابع الصراحة ، وطابع الأمانة الذي بدوره تفقد المناقشة أكبر قدر من أهميتها .

السيد تيكواه (اسرائيل) (الكلمة بالانجليزية) : ان الاستقلال ، استقلال الدول الأعضاء والمساواة في سيادتها هي من أحجار زوايا منظمة الأمم المتحدة ، والقرار المعروض علينا يقترح مكافأة حملة لاهوادة فيها ضد وجود دولة عضو مستقلة ، لقد أعلنت الأمم المتحدة تأييدها لحرية جميع الشعوب ، والقرار المقدم من الوفود العربية ومؤيديهم يؤيد منظمة تسعى الى انكار حقوق الشعب اليهودي في الحرية وتقرير المصير .

وان الهدف المعلن للأمم المتحدة هو " انقاذ الانسان من ويلات الحرب " ، ولكن يطلب منها اليوم أن تقدم تسهيلات الى أولئك الذين يعيشون على الحرب وعلى العنف الذي يشنونه ضد المفاهيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، لقد حاولت الأمم المتحدة لعدة سنوات أن تقضي على العنف العالمي ، والآن هي مدعوة للترحيب بأولئك الذين اتخذوا من القتل المدبر للأطفال الأبرياء والنساء والرجال مهنة .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.736 and Add. I) هو في الحقيقة ، انتهاك للميثاق وللأمانة الاجراءات ولجميع السوابق وهذا بد يهي لكل شخص ؛ ومع ذلك فحقيقي أيضا أن معظم التصويت على الموضوعات المتعلقة بالشرق الأوسط ليس على أساس مسوغات الاقتراحات وليست على أساس ما هو صواب وما هو خطأ وما هو شرعي وما هو مناف للقانون ، بل ان الأغلبية الميكانيكية هي دائما في جانب واحد ولذلك فان النتيجة لهذه العملية البرلمانية والتصويت الذي نحن على وشك الدخول فيه " هو نتيجة معروفة سلفا ، ومع ذلك فمن الضروري ان يكون المعنى ، والتأثيرات المترتبة على عدم معارضة هذا القرار واضحة لنا جميعا .

ان ما يسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية ، لم تبرز من داخل المجتمع الفلسطيني ، فان مؤتمر القمة الأول للحكومات العربية الذي عقد في القاهرة في كانون الثاني / يناير من عام ١٩٦٤ ، هو الذي قرر انشاء منظمة يمكن تحت ستارها مواصلة الحرب الارهابية ضد اسرائيل وتكثيف هذه الحرب ، وقد سميت بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأعطيت قيادتها الي أحمد شقيري ، وتحت مظلة هذه المنظمة انضمت اليها جميع المجموعات الارهابية ، مثل منظمة " فتح " التي أنشأها فرع المخابرات التابع للجيش السوري في أواخر الخمسينات ، والمنظمات الارهابية الاخرى التي شكلت منذ ذلك التاريخ ، وبالرغم من أن مجموعة قد انسحبت من المجلس

التنفيذ لمنظمة التحرير الفلسطينية مؤخرًا ، فانها لم تترك المنظمة باعتبارها هكذا .
ولم يكن هنالك أى زعم في ذلك الوقت بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة للفلسطينيين ،
ولا يوجد تبرير لهذا الزعم اليوم ، فان هذه المنظمة لم تكن الا أداة لأولئك الذين يقومون بحملة
تقوم على الفظائع الوحشية وتهدف الى تدمير اسرائيل ، وهي تمثل نفسها فقط ، الا وهــــــــــــــــم
..... ر . ١ من القتل المدبرين ، والمأجورين لارتكاب المذابح بحق البشر الأبرياء ومساواتهم
بالمجتمع الفلسطيني هو من قبيل الوقوع في ظلم خطير على الآخرين ،
وبالتأكيد اذا أردنا أن نحقق السلام في الشرق الأوسط ، فيجب ألا نشبه الفلسطينيين
بأولئك الذين يخوضون حرب ضد السلام في حمامات من الدماء الوحشية ،
ان دستور منظمة التحرير الفلسطينية الذي تمت الموافقة عليه في آيار / مايو ١٩٦٤ والمعدل
في عام ١٩٦٨ ، ينص من بين ماينص :

”المادة ٩٩

” ان قيام دولة اسرائيل هو أساسا باطل ”

٢٠ المادة

”ان الزعم بوجود رابطة تاريخية وروحية بين اليهود وفلسطين لا يقوم على أساس تاريخي فان اليهود ليسوا شعبا له شخصية مستقلة“

” المازة ٢٢

” ان تحرير فلسطين سوف يصفى الوجود الصهيوني والامبريالي في فلسطين ”

”المادة ٩

” ان الكفاح المسلح هو الطريقة الوحيدة لتحرير فلسطين ، وهو لذلك استراتيجيــــــــــــــــة وليست تكتيكا ” .

وطبقاً أيضاً لهذا الدستور فإن اليهود الذين عاشوا في فلسطين في عام ١٩١٧ سوف يسمح لهم بالبقاء ،

ان المطبوعات الاعلامية الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبيانات قادتها هي أكثر وضوحاً
فمثلاً ، مجلة فتح رقم ٨ والمعنونة " تحرير الأراضي المحتلة والكفاح ضد الامبريالية " تعلن :

" ان العمل التحريري ليس فقط القضاء على قاعدة امبريالية مسلحة ، ولكن الأهم من ذلك تدمير مجتمع ، ان عنفا المسلح سوف نعبر عنه بطرق مختلفة ، وبالإضافة الى تدمير القوة العسكرية للدولة الصهيونية المحتلة ، سوف يحول نحو تدمير وسائل حياة المجتمع الصهيوني في جميع صوره ، الصناعية والزراعية والمالية ، ان العنف المسلح يجب أن يسعى الي تدمير المؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية ، والايدولوجية للدولة الصهيونية المحتلة ، حتى نمنع جميع إمكانات نمو مجتمع صهيوني جديد . "

" وان هدف حرب التحرير الفلسطينية ليس فقط هو أن نوقع هزيمة عسكرية ولكن لكي نحطم أيضا الطابع الصهيوني للأرض المحتلة سواء كان ذلك انسانيا أو اجتماعيا . "

وفي السنوات الأخيرة فان هذا الهدف كان يقدم لأسباب دعائية بديهية وذلك تحت ستار شعار " فلسطين " ، الديمقراطية ، الخالية من الصهيونية " والتي يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في انسجام وفي سلام .

وفي التليفزيون الفرنسي في ٣١ آيار / مايو عام ١٩٧٤ فان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وأكبر منظمة مشتركة في فتح وهي سبتمبر أيلول السوداء ، أوضح أن انشأاء الدولة الديمقراطية التي يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود ، ماهو الا شعار متحضر وفي الواقع هناك بعض الدول الغربية المفروضاها ديمقراطية ، كاليمن والجزائر التي كان من حسن حظ السكان اليهود فيها أن يفرّوا الى اسرائيل ، شمة مثل آخر هو سوريا ، والعالم بأسره يعلم جيدا البؤس الذي يعيشه المجتمع اليهودي القديم ، والذي عاش فيها خلال قرون ،

وأن البيان المشترك الصادر في ١٥ حزيران / يونيو عام ١٩٧٤ ، من ياسر عرفات والرئيس القذافي بعد زيارة عرفات لليبيا يقول :

" ان الثورة الليبية تؤيد الثورة الفلسطينية ، . . . وحتى يتحرركل التراب الفلسطيني ويحقق الكفاح العربي هدفه ، في تحقيق العروبة والحرية في فلسطين "

" وفي خطبة القاها في طرابلس في ١٣ حزيران / يونيو ١٩٧٤ ، أعلن عرفات :

" سوف نسقي بدمائناكل بوصة من أراضينا ، ان هذه الأرض - ليبيا - قد تحررت من السلطات الأمريكية ، كذلك فان أرضنا فلسطين سوف تحرر من الصهيونية "

ان الهدف اذن واضح ، مهما ظهر تحت أية شعارات دعائية .

فزهير محسن ، عضو المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ورئيس الشعبـة العسكرية قال في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، " ان اسراييل لن تبقى في أى من أجزائها ولا حتى في تل أبيب " .

وأعلن عرفات نفسه مؤخرا في القاهرة ، " ان تقدمنا سوف يتوقف فقط في تل أبيب ، حيث نقيم دولة فلسطين الديمقراطية " .

وفي ٧ أيلول / سبتمبر عام ١٩٧٣ في جامعة بيروت العربية ، فان نائف حواتمه ، وهو أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ويقدم باعتباره معتدل بصفة خاصة قال : " انه يؤيد تصفية دولة اسراييل ، وهز الكيان الصهيوني وقلاعه " .

وفي ٢٣ نيسان / ابريل عام ١٩٧٤ ، قال أحمد جبريل ، وهو قائد مجموعة تقوم بالقتل وتابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أعلن في اجتماع في الكويت :

" ان الكفاح بيننا وبين اسراييل هو كفاح من أجل بقائنا ، أما نحن واما هم ، ولن نسمح لأى يهود أمريكيين أو سوفياتيين أن يبقوا في فلسطين وسوف نبعثر من جديد اليهم -ود الذين جاءوا من أراضي عربية " .

وفي الاجتماع الأخير الذى عقد فى القاهرة في الثامن من حزيران / يونيو عام ١٩٧٤ ، فان المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية أكد هذه الأهداف وقرر أن انشاء سلطة لمنظمة التحرير الفلسطينية في كل منطقة تحرر من فلسطين سوف يكون خطوة نحو القضاء علي الدولة اليهودية .

ان خطب الدعاية والمحادثات التي تجرى في هذه القاعات وهي تحاول لاسباب تكتيكية—
أن تحجب هذه الحقائق لا يمكن أن تخفي الحقيقة .

هذه ان هي أهداف منظمة التحرير الفلسطينية ، تصفية الدولة اليهودية ، تحطيم واقتلاع
وبعثة شعبيها ، وحرمانهم من استقلالهم ومن سيادتهم ومن تقرير المصير والمساواة مع الأمم الأخرى
وان سجل الأمم المتحدة لا يعلم هدفها يتعارض بهذه الطريقة المسافرة مع مبادئ وأهداف الميثاق .
هناك اختلاف أساسي بين منظمة التحرير الفلسطينية ، وبين حركات التحرير الوطنية ، ان
منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة ضد التحرير فهي تسعى الى حرمان الشعب اليهودي من
حريته ، أما حركات التحرير فتهدف الى تحرير الشعوب الخاضعة لنير الاستعمار ، ولذلك فان
منظمة التحرير الفلسطينية تتجاهل وجود دولة فلسطينية مستقلة في الاردن وترفض القول بأن
المطالب الفلسطينية التي لم تلبي ، يمكن أن تلبي عن طريق المفاوضات بين اسرائيل وبين هذه
الدولة الفلسطينية العربية ، واسرائيل من جانبها ، تؤمن كما قيل في الجمعية العامة في ٣ تشرين
الأول / أكتوبر عام ١٩٧٤ ، على لسان ايجال آلون ، وزير خارجيتها ، وتعتقد أن مسألة كيان
فلسطيني يمكن أن يحل في إطار تسوية للنزاع مع جارتها في الشرق الأوسط .

ان منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق اهدافها تستخدم أبشع الوسائل التي عرفها البشر
في العقود الأخيرة ، وهو قتل الأبرياء المتعمد ، وأن الخسائر في الأرواح ليس عفويا ولكن نتيجة
هجمات معدة بدقة ضد الأطفال الأبرياء العزل وضد النساء والرجال .

هذا هو نوع الفظائع التي ادانها جنرال بيرنز ، الرئيس السابق لأركان حرب القوات التابعة
للأمم المتحدة للإشراف على الهدنة ، ووصفها بأنها "جريمة حرب" ولها نفس الطابع . . . مثل
الجرائم التي ارتكبتها قادة النازي في نورمبرج " .

هذا هو نوع الغضب الوحشي ، التي وصفها رينيه كاسين ، الذي حصل على جائزة نوبل
للسلام ، قال :

" ان الحرب العربية عن طريق العنف ، هي سياسة اجرامية مكروهة فهي تنتهك وقف إطلاق
النار وتخرب الجهود من أجل اقامة السلام ، وموجهة ضد الاسرائيليين وتضر بالعرب

وضحاياها هم المدنيون الأبرياء ، وهي مدفوعة ببغض يشبه النازي نحو بقايا شعب كان ضحية النازيين ، في أكبر مذبة بشعة عرفها التاريخ .

ان مدبرى هذه الجرائم ، هم الذين يطلب من الأمم المتحدة اليوم تكريمهم ، والمجتمع الدولي قد حاول لعدة سنوات أن يضع نهاية لهذه الوحشية ، والآن هو مدعو للانحناء لها فسي كل دعة .

وما زال في اذهان وقلوب كل البشر المتحضرين ، الذكرى المقدسة للأطفال الذين ذبحوا ووضع كمين لهم في سيارة المدرسة والرياضيين الذين ذبحوا في المباريات الأولمبية ، وتلاميذة المدرسة العليا الذين قتلوا في رحلة للخارج ، والدبلوماسيين الذين قتلوا في السفارات، والطائرات المدنية التي تختطف وتفجر في الجو وعلى الأرض ، والمسافرين في المطارات الذين يذبحون بلا رحمة ، ان المجرمين المسؤولين عن مثل هذه الجرائم، هم الذين نجد الجمعية العامة على وشك دعوتهم الى الوجود فيها ، ان ياسر عرفات الذي يرأس منظمة التحرير الفلسطينية مازال يخدم باعتباره رئيسا لمجموعة فتح وأيلول السوداء ، هذه هي العصاة التي ادعت رسميا وعلنيا مسؤوليتها عن مثل هذه الفظائع مثل قتل الرياضيين الاسرائيليين في ميونيخ ومذبة الاطفال الاسرائيليين والنساء الاسرائيليين في نهاريا ، وذبح الدبلوماسيين الأمريكيين والبلجيكيين في الخرطوم ، وياسر عرفات شخصا هو الذي وجه الأوامر بالاسلحى من بيروت ووجه العملية كلها في الخرطوم .

لقد كان بعد عملية القتل التي حدثت في ميونيخ أن طالب السكرتير العام للأمم المتحدة من الجمعية العامة أن تقرر اتخاذ اجراءات فعالة ضد العنف والارهاب ،
والآن نجد أن عرفات وزمرته على وشك أن يحيوا من جانب الأمم المتحدة ، هل يمكن أن تكون هنالك مهانة تفزع المجتمع الدولي أكثر من هذا ؟ هل يمكن أن يكون هناك مهانة للأمم المتحدة أكثر من كونها منبرا مفتوحا لحملة ودعاة البربرية ؟ وعبر السنوات كان هنالك قرارات صادرة من الجمعية العامة ثبت أنها عديمة الجدوى أو أنها لا تفيد ، ونادرا ما كان هنالك قرار مثل مشروع القرار الذي يدعي أن ممثلي شعب ليسوا هم الممثلين المنتخبين وليست الحكومة المعترف بها دوليا والتي تتحدث باسم الأغلبية الساحقة للفلسطينيين في العالم . بل ان هؤلاء الممثلين هم حفنة من المجرمين الدوليين يتعقبهم بوليس عشرات الدول ،

ان الحكومات التي تؤيد هذا المشروع تظهر عدم احترام لايجارى للقانون الدولي وللأخلاقيات الدولية ، وأولئك المعارضون له لهم أن يفاخروا لانهم لم يتخلوا عن مبادئ تحقيق وحماية الأهداف التي أقيمت من أجلها الأمم المتحدة ، وان الموقف الذي اتخذته هذه الحكومات يخلق فرصة ، اعترف بأنها ليست كفرصة كبيرة ، لكي نحد من التبعات الخطيرة للقرار ، وماهي هذه التبعات ؟ .

أولا ، ان هذا القرار يجعل من الأمم المتحدة سخرية ، ويجعل من ميثاقها سخرية ،
ثانيا ، ان القرار يمكن أن يكون مصدر تشجيع للارهاب والعنف الدولي ، وكثير من الحكومات الممثلة في هذه القاعة تواجه اختبارات عنيفة لمواجهة أعمال العنف التي تقوم بها مجموعات ارهابية محلية وأجنبية وهذه المجموعات دون شك سوف تعتبر هذا القرار بمثابة علامة للخضوع من جانب الأمم المتحدة ومن جانب الحكومات التي تجعل بالامكان الموافقة على هذا القرار وهذا بطبيعة الحال ينطبق على منظمة التحرير الفلسطينية نفسها ، والتي عرضت العديد من البلاد خارج الشرق الأوسط لعملياتها الاجرامية الدموية .

ثالثا ، ان القرار يهدد العملية الدبلوماسية نحو ايجاد حل لنزاع الشرق الأوسط ، ويخلق عقبة في الطريق نحو الوصول الى اتفاقية بين اسرائيل وبين الدول العربية ، والدول العربية ومؤيديها ، عليهم أن يلوموا أنفسهم فقط لتبعات هذا التطور ،

رابعاً ، عن طريق تشجيع هذا القرار فان الحكومات العربية ، وهذا يتضمن الأطراف فسي المحاولات الحالية التي تبذل من أجل السلام ، قد أثارت شكوكاً قوية بشأن أهدافها النهائية نحو اسرائيل ، وأن اسرائيل لن تتجاهل هذا ،

خامساً ، ان الحكومات التي تسمح بالموافقة على القرار تظهر بجلاء أن أحكام الميثاق والمبادئ الأساسية للقانون الدولي والأخلاقيات الدولية ، ليست لها أهمية بالنسبة لها ، وواضح أنهم بذلك يعطون لأنفسهم الحق في الحديث باسم هذه المبادئ على الأقل فيما يتعلق بالموقف في الشرق الأوسط ، وأن آرائهم حول هذه المسائل سوف تعامل وفقاً لذلك .

هذه اذن الآثار المتوقعة للقرار ، ولا يوجد منها شيء ايجابي بل كلها مدمرة . وعلى نفس القدر من الأهمية نود أن نوضح مالا يحققه هذا القرار ، فبدیهي أنه لن يحقق أى تحول في موقف اسرائيل تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ، ان التصويتات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة لا تعدل طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد كانت دائماً وستظل دائماً ، اتحاد لفرق قتل لا تمثل الفلسطينيين .

ان القرار لن يؤثر على دفاع اسرائيل ضد الفظائع التي ترتكبها منظمة التحرير الفلسطينية وأن حكومة اسرائيل سوف تحمي مواطنيها من الجرائم التي ترتكبها منظمة التحرير الفلسطينية وسوف تواصل اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لوضع نهاية لهذه الجرائم وسوف تواصل ضرب الازهابيين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية وضرب قواعد ها .

ان القرار لن يضعف عزم اسرائيل على متابعة الوصول الى اتفاق بشأن السلام مع الدول العربية وسوف تقوى فهم حاجة اسرائيل الى حدود آمنة .

وتأسف اسرائيل للنتائج السلبية لهذا القرار . ولكن اسرائيل نفسها سوف تبقى ثابتة في مواقفها وفي سياساتها ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة فان القرار تعسفي وغير قانوني وغير ملزم وسوف تنظر اليه اسرائيل من هذه الزاوية وسوف تواصل السعي لقرار السلام مع الدول العربية وفي الوقت نفسه تقوى نفسها لرد أى عدوان اذا تجدد ، وسوف تواصل اسرائيل ، بناء وتنمية الأرض وتقوية مجتمعتها ولن تسمح ببربرية منظمة التحرير الفلسطينية لكي تمس هذه المحاولات وتخل بها ، أما فيما يتعلق بمسألة تفسير القرار بالنسبة للأمم المتحدة وموقعها

العالمي وكذلك على الحكومات التي تجعل في الامكان اقرار هذا القرار فهذه مسألة أخرى ، وكما يقول الانجيل : " هل يأخذ انسان النار في صدره ولا تحترق ثيابه " ؟

السيد لآركون (كوبا) (الكلمة بالأسبانية) : بطبيعة الحال انه ليس من هدف الذين اشتركوا في تقديم القرار وليس هدف هذه الجمعية في هذه المناسبة أن تبحث جوهر قضية فلسطين؛ وكما وضع صباح اليوم فان هذه القضية سوف تبحثها الجمعية العامة في مناسبة لاحقة ، واليوم معروض على الجمعية العامة مشروع قرار الهدف منه هو ضمان أن المناقشات التي سوف تجرى في الجلسة العامة حول قضية فلسطين سوف تجرى بطريقة تتماشى مع بعض المبادئ وبطريقة تضمن جريان المناقشة بطريقة منظمة ومثمرة ،

ووفد بلادى يؤمن بأن جميع الكلمات التي استمعنا اليها صباح اليوم ، توضح حاجة الجمعية العامة الى بحث هذا الموضوع بطريقة عادلة وملائمة وسوف يتم ذلك اذا وافقنا على مشروع القرار رقم (A/L. 736 and add.I.) ، والكلمات التي استمعنا لها اليوم بما في ذلك الكلمة التي القاها المتحدث السابق لي ، توضح أنه من الضروري دعوة ممثلين شرعيين لشعب فلسطين ، وأولئك الذين تعتبرهم حوالي ١٠٠ دولة ممثلين لشعب فلسطين من الضروري أن يشتركوا في هذه المناقشات .

ان جميع البلاد غير المنحازة وجميع البلاد الافريقية وبلاد أخرى كثيرة في الواقع قد أوضحت تماما ، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثلة الشرعية لشعب فلسطين العربي ، وتلك الدول كان من رأيها دائما أن الموقف الخطير في الشرق الأوسط الذي كان يبحث في منظماتنا العام تلو العام لن يحل بطريقة ملائمة حتى تسوى قضية فلسطين نفسها ، وعلى وجه التحديد حتى يعطى لشعب فلسطين حقوقه القومية .

وهذا العام ، فان الجمعية العامة للمرة الأولى بعد سنوات طويلة قررت أن تتخذ هذا الاجراء ، فقد قررت أن قضية فلسطين يجب أن تبحث كقضية منفصلة ، اذن في رأينا سوف نبحث ليس فقط موضوع قضية لها أهمية قصوى ، وجمعيتنا ومنظماتنا كانت مسئولة بالدرجة الأولى عنها ، ولكننا سوف نمهد الطريق نحو بحث محسن لمشكلة الشرق الأوسط برمتها .

ان النتيجة المنطقية لهذا الرأي ، هي أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الملائم لشعب فلسطين ، وأن تسوية مشكلة فلسطين سوف يؤدي الى تسوية لكل أزمة الشرق الأوسط ، وهذه هي النتيجة الحتمية ، التي توصل اليها أكثر من ٧٠ وفدا وهي القضية الواردة في الوثيقة (A/L. 736 and Add.1)

كما قلنا في مناسبة أخرى في هذه الجمعية ، فمن رأينا أن حركات التحرير الوطنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية لها الحق في أن تمثل شعوبها أمام المجتمع الدولي ، ونحن نعتقد أنهم يستطيعون التحدث بكل سلطة حول المسائل التي تؤثر على مصيرهم القومي ، ولهذا السبب فنحن نعتقد أنه من الضروري تماما أن ندعو منظمة التحرير الفلسطينية الى حضور مداولاتنا .

ولكن على الأمم المتحدة واجب أكثر من ذلك ، تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ، لأن منظمنا لم تكن بريئة من مأساة هذا الشعب ، لأكثر من عقد من الزمان ، ان العالم اليوم يختلف عن عالم ١٩٤٨ ، وعضوية منظمنا اليوم ليست كعضوية المنظمة في تلك الأيام ففي هذه المرحلة من الأحداث ، فان الأغلبية الساحقة من عضوية منظمنا لا يمكن أن تطفئ عليها اللغمة البالية للإمبرياليين والاستعماريين ، الذين حاولوا دائما أن يقللوا من قيمة أولئك الذين كانوا يحاربون من أجل حقوقهم ومصيرهم ، فكانوا يسمونهم بالارهابيين والقتلة والأسماء الأخرى المشابهة التي كانت تطلق عليهم ، ولأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت توصف دائما بهذه الأوصاف فانها أصبحت تشابه جميع حركات التحرير الأخرى في جميع أنحاء العالم ، وكان عليها أن تتحمل نفس الصفات في هذه القاعة من جانب ممثلي نظام الحكم في جنوب افريقيا أو من الامبراطورية البرتغالية السابقة ، لقد حدث التحول الملحوظ في هذه المنظمة منذ بدأ شعب فلسطين في تحمل الويلات التي كان يتعين عليه تحملها مدة من الوقت ، كذلك فان عضوية منظمنا قد تغيرت تغيرا كبيرا ، واليوم لدينا هنا ممثلون لدول كثيرة حاولت لعدة سنوات أن تؤكد حقها وكانت تسمى لعدة سنوات بالمنظمات الارهابية والقتلة .

لقد تغيرت منظمنا لدرجة كبيرة حيث نجد أن أعضاء كثيرين قد أهينوا في الماضي ، لذلك فنحن لسنا في موقف يسمح لنا بتلقي الأوامر من أولئك الذين طعنوا واستغلوا شعوب العالم الثالث لعدة قرون .

ان الارهاب الذي كانت المنظمة تدينه ، عليها واجب أن تدينه في المستقبل أيضا ، هذا الارهاب هو الارهاب الرسمي المنظم الذي يمارس ضد شعب طرد من أرضه وحرّم من حقوقه القومية ، والذي اضطهد وعذب ، ولكن شعب فلسطين ، لم يحرم من ضرب مثل رائع لكيفية عدم حرمان الشعب المكافح من حقه في النهاية ، وشعب فلسطين سوف يواصل كفاحه حتي يحصل على كل حقوقه العادلة .

وهم في حربهم سوف يلقون تأييد الأغلبية الساحقة لأعضاء هذه المنظمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥